906
مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلـــوم الزراعيـــة
جامعة عين شمس ، القاهرة
مجلد26، عدد(2A)، عدد خاص سبتمبر، 891-907، 2018

دراسة أقتصاديه قياسيه للأثار الحاليه والمستقبليه للتضخم علي النمو الإقتصادي في مصر [67]

محمد كامل ريحان [1] – سالي عبد الحميد بوادي[2]

1– قسم الإقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة – مصر

2– قسم الدراسات الإقتصادية – شعبة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية – مركز بحوث الصحراء– القاهرة– مصر

الكلمات الدالة: التضخم، معدل النمو الإقتصادي، الناتج القومي الإجمالي، سعر الصرف، صافي الإحتياطي النقدي، الدين المحلي الإجمالي العام، رصيد المعاملات الجارية والتحويلات، الفائض الكلي (العجز)، نموذج أقتصادي قياسي آني– التنبؤ

الموجـــــز

يقصد بالتضخم الإرتفاع العام والمستمر للأسعار سواء بتأثير المتغيرات الداخلية أو المتغيرات الخارجية (مستورد)، ينتجة الطلب الزائد عن قدرة العرض. مشكلة البحث: التطرق لمشكلة التضخم ودراسة آثاره المباشره وغير المباشره علي معدلات النمو الإجمالية فى الإقتصاد المصرى. أهداف البحث: قياس العلاقات التبادلية بين كلا من معدلات التضخم ومعدلات النمو فى الإقتصاد المصرى، تحديد العوامل المحدده لكلا من معدلات التضخم ومعدلات النمو فى الإقتصاد المصرى لمحاولة العمل على التأثير غير المباشر فى هذه الظواهر من خلال التأثير علي تلك العوامل المؤثرة علي كلا منها. منهجية الدراسه: أستخدام نموذج إقتصادي قياسي آني يضم كافة العلاقات بين المتغيرات المختلفة ذات العلاقة، ومحاولة وضع تصور مستقبلي لمعدلات النمو والتضخم بالإقتصاد المصري.

نتائج البحث والتوصيات

1– بدراسة تأثير أهم متغيرات الدراسه علي الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية وبالاسعار الحقيقية في مصر خلال الفترة (2003– 2014): أتضح أن متغيرات الدراسه تعطي تأثيرات علي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقة متفقه مع المنطق الإقتصادي، علي عكس تأثيراتها علي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

2– بدراسة العلاقات المتبادلة بين معدل النمو السنوى المحلي بالأسعار الحقيقيه والجاريه ومعدل التضخم السنوي في مصر خلال الفترة (2003– 2014): تم التوصل إلي إنه سيتم الأعتماد علي بيانات معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في علاقاته بمعدل التضخم حيث أنها أكثر منطقية من وجهه النظر الإقتصادية عن مثيلته لنتائج معدل النمو الإجمالي بالأسعار الجاريه للناتج المحلي الإجمالي.

3–التأثير متبادل بين كلا من معدل التضخم ومعدل النمو الإجمالي في الناتج المحلي المصرى بالأسعار الحقيقية.

تحكيم: ا.د سعد زكى نصار
ا.د مسعد السعيد رجب

4- من نتائج النموذج الإقتصادي الآني يتضح أن: أهم العوامل المؤثرة في معدل التضخم ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي هي: أولا: معدل التضخم السنوى في أسعار المستهلكين (X_2) يؤثرعليها تأثيرا سلبيا معنوى إحصائيا لكلا من معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقيه% (X_6) وصافي الإحتياطي النقدي (X_8) ورصيد المعاملات الجاريه والتحويلات (X_{13})، في حين جاء التأثير إيجابي معنوي إحصائيا لكلا من سعر صرف الدولار المعلن من البنك المركزى (X_{10}) و الفائض الكلي (العجز) (X_{21}). ثانيا: معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقيه% (X_6) يؤثر علية تأثيرا سلبيا معدل التضخم السنوى في أسعار المستهلكين (X_2) وسعر صرف الدولار المعلن من البنك المركزى (X_{10})، في حين جاء التأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا لكلا من صافي الإحتياطي النقدي (X_8) والفائض الكلي (العجز) (X_{21}).

5- أفضل الطرق للتنبؤ بالمتغيرات الرئيسية محل الدراسة من معدل التضخم ومعدل النمو الحقيقي في الإنتاج المحلي السنوى الإجمالي هي أستخدام النموذج الإقتصادي الآني حيث إنه يأخذ في الأعتبار كل المتغيرات الخارجية المؤثرة علي المتغيرات الداخلية محل الدراسة. تم التوصل من خلال التنبؤ بكلا من معدلات التضخم من جانب ومعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من جانب آخر إلي أن السياسات التي تم أتباعها مع تحرير سعر الصرف، تستلزم التأثير في كافة المتغيرات وصولا إلي النتائج المرغوبة والمأموله من تعويم الجنية المصرى.

ولذلك يوصي البحث: بإعادة تدخل البنك المركزي في تحديد سعر صرف الجنية المصرى مقابل العملات الأخرى، ليس بالتحديد المباشر لسعر تغيير العملة، ولكن بالتدخل غير المباشر من خلال التحكم بالعرض والطلب للعملة بالسوق المصرى مقابل العملات الأخرى عن طريق التدخل في السوق بالبيع والشراء المباشر من البنوك، إضافة إلي تحريك المتغيرات الخارجية المؤثرة في كلا من معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي بمصر، حتي يمكن الوصول إلي النتائج التي جاءت بالنموذج الآني والذي يدخل في الإعتبار كافة المتغيرات الخارجية.